



THE REALITY OF EDUCATION IN THE AFRICAN CONTINENT: THE REPUBLIC OF CAMERON MODEL

Zeinab Tawfik*

* Faculty of Economics and Political science, Future University , Egypt.

Article Info

Article received May 2016
Accepted November 2016
Published December 2016

Keywords:

Education in Cameroon
Reality of education
Politics of education

Abstract

Still Education in the African Continent suffers Under development because of the exorbitant cost of Education systems as well as totally inadequate to the habits of African Society and its Traditions, even in 1980, only a few Countries on the Continent, such as the Congo, Madagascar and Togo were unable to universal primary Education, so the African Continent nations seem less Countries achieve the spread of Education despite the recognition, especially in Developing Countries that suffer limited Resources of its importance. Regular Education has passed in Cameroon several stations trip, the largest influencing the relay colonial eras, where he signed the country in the grip of the German colonizers and then the French and the British, although for Cameroon gained independence in 1961, but the education system which follows different ways, while follow in the east French model we find in the West based on the British model. Education did not start taking Nationalization of and meets the needs of the community are real only with an the First Republic in 1972, as the Education system has seen a lot of development began to shift gradually from the Central to the Decentralization and the Development of an Educational structure takes into account the local conditions and take from the experiences of Countries that have made Educational progress, also began transformation of Education for a fee to free Education compulsory until the age of 14, so it has become the issue of investment in Education and linking them to the Requirements of Economic Development at the center of Development thinking of the Republic of Cameroon.

مقدمة

بدأ التعليم في أفريقيا كأداة لإعداد شباب القارة لأخذ مواقعهم الاجتماعية الخاصة بهم دون الاهتمام بالاتصال بالعالم الخارجي، حيث كان نظام الدراسة في بعض المجتمعات الأفريقية قبل الاستعمار الأوروبي يتألف من مجموعات من كبار السن، تقدم لهم طرق التدريس في شكل يساعدهم في أداء بعض وظائف تتواءم مع بيئتهم. وبعد دخول الاستعمار الأوروبي أخذت تلك الأساليب في التغير، بحيث أصبحت المدرسة تعني اكتساب التعليم الذي يجعلهم

على اتصال مع العالم الخارجي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث يعتبر الغزو الثقافي والفكري أقوى من الغزو العسكري، وهو ما أدركته الدول المستعمرة وعملت على تأصيله. ومن ثم، واجهت القارة الأفريقية مجموعة من التحديات وقفت حائلاً دون تقدمها في مجال التعليم.

وتقع جمهورية الكاميرون كنموذج لإحدى دول القارة في الساحل الغربي للقارة الأفريقية، وتمتلك خلفيات ثقافية استعمارية متنوعة، حيث خضعت لسيطرة ثلاث ثقافات استعمارية مختلفة هي:

* Corresponding author; d.zeinab@hotmail.com (Z. Tawfik)

أولاً: التعليم في القارة الأفريقية ومراحل تطوره في جمهورية الكاميرون

شملت مراحل تطور العلاقة بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي في بداياتها مجموعة آراء عامة لم تعتمد على نتائج دراسات تطبيقية، بل وجدت في غياب الوسائل الإحصائية حتى بداية القرن العشرين، حيث لاحظ المفكرون الاقتصاديون أن الاهتمام برأس المال البشري في صورة التعليم الذي يزيد من قدرة العمال على الابتكار والتحكم في تقنيات الإنتاج يعتبر موضوع حديث النشأة؛ ومن ثم، ركز هؤلاء الاقتصاديين على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية وذلك من خلال الأنشطة التعليمية⁽¹⁾. من جهة أخرى ينصرف فهم كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسن، وأن التنمية تستلزم إدارة واعية مدبرة ومخططة، بينما يمكن للنمو أن يحدث تلقائي؛ ومن ثم، يلعب التعليم دوراً فعالاً في تحقيق مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي⁽²⁾. ويمكن في هذا المبحث التعرف مستوى التعليم في القارة الأفريقية ومراحل تطوره في الكاميرون كنموذج لإحدى الدول الأفريقية، على النحو التالي:

1- التعليم في القارة الأفريقية

لايزال التعليم في القارة الأفريقية يعاني التخلف بسبب الكلفة الباهظة لنظم التعليم، التي لم تستطع تعميم التعليم واستجابته للاحتياجات الاجتماعية والمهنية للأفراد والمجتمع، بالإضافة إلى عدم ملائمة لعادات المجتمع الأفريقي وتقاليد. فحتى عام 1980 لم تتمكن إلا دول قليلة في القارة الأفريقية مثل الكونغو ومدغشقر وتوجو من تعميم التعليم الإبتدائي؛ ومن ثم، تبدو دول القارة الأفريقية أقل الدول تحقيقاً لانتشار

الألمانية، والفرنسية، والإنجليزية. وتتميز جمهورية الكاميرون بخصائص طبيعية وبشرية وثقافية قلما تجتمع في بلد واحد، مما أثر في محاولات إصلاح التعليم المستمرة، حيث بدت في جميع مراحلها وأشكالها كأنها افتقدت مراعاة طبيعة المجتمع الكاميروني، كما أن هذه المحاولات في مجملها كانت تنفذ سياسات استعمارية وتتجاهل ثقافة المجتمع الكاميروني والممارسات التربوية المجتمعية السائدة والمناسبة لهذه البنية المجتمعية.

ومن ثم، تستهدف الدراسة وصف حال التعليم في أفريقيا بصفة عامة، مع أخذ جمهورية الكاميرون نموذجاً لإحدى الدول الأفريقية لبيان حال التعليم فيها خلال فترة الاستعمار وما بعده الذي سيطر على القارة الأفريقية، والذي كان أسلوبه واحداً في معظم الدول الأفريقية المستعمرة. وتستند فرضية الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها أن الممارسات الاستعمارية كان لها آثار سلبية على التطور الطبيعي للتعليم في القارة الأفريقية؛ ومن ثم، جمهورية الكاميرون. وتعتمد منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يعتمد على المعلومات المتاحة في المراجع العلمية لإثبات فرضية الدراسة. وتشتمل خطة الدراسة على محورين، يتضمن المحور الأول التعليم في القارة الأفريقية ثم مراحل تطور التعليم في جمهورية الكاميرون كنموذج لإحدى الدول الأفريقية، ويتضمن المحور الثاني التعرف على العوائق التي تواجه فرص التعليم في جمهورية الكاميرون وكيفية مواجهتها، ثم التوصل إلى بعض التوصيات التي قد تساعد في تحسين مستوى التعليم في جمهورية الكاميرون.

التعليم، حيث بدأ التعليم في أفريقيا كأداة لإعداد الشباب المحلي لأخذ مواقعهم الاجتماعية، وفي بعض مناطق أفريقيا كان نظام الدراسة يتألف من مجموعات من كبار السن، تقدم لهم طرق التدريس في شكل يساعد في أداء بعض الوظائف التي تتواءم مع بيئتهم، وكان كل عضو في تلك المجتمعات له يد في الإسهام في مراسم التعليم الطقوسية التي تبدأ من مرحلة الطفولة، وعند دخول الاستعمار الأوروبي القارة أخذ في تغيير تلك الأساليب، فأصبحت المدرسة تعني اكتساب التعليم الذي يمكنهم بالاتصال مع العالم الخارجي بالنسبة لهم مثل الولايات المتحدة وأوروبا.

ووفقاً لمنظمة اليونسكو ومن خلال نظرة إقليمية للجانب الصحراوي في أفريقيا عام 2000، وجد أن هناك أكثر من 52 بالمئة من الأطفال تم قيدهم في المدارس الابتدائية، وتعتبر هذه النسبة أدنى معدل إلحاق لأي إقليم، كما أقرت المنظمة وجود عدم مساواة بين الجنسين في العملية التعليمية في معظم أنحاء أفريقيا، حيث وجد التقرير وجود أكثر من 40 مليون طفل أفريقي في سن المدرسة لا يتلقون أي نوع من أنواع التعليم⁽³⁾، وذلك رغم الاعتراف بأهمية التعليم خاصة في الدول النامية التي تعاني من محدودية الموارد⁽⁴⁾.

وقد اعتبر الفكر الاقتصادي منذ القدم، أن العنصر البشري يساهم بشكل فعال في خلق وزيادة ثروة الأمم لمساهمته في العملية الإنتاجية. ويعتبر آدم سميث "Adam Smith" من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بالنشاط التعليمي وإخضاعه للمعايير الاقتصادية خلال الفترة 1723-1790، حيث رأى أن القدرات التي يكتسبها أفراد المجتمع خلال الأنشطة

التعليمية تدخل ضمن مفهوم رأس المال الثابت، لذلك دعا إلى سيادة مبدأ المنافسة في التعليم بهدف رفع قيمة التعليم وتمويله من قبل الحكومات مع تحمل الأهالي لقسط من نفقاته، ودعا كل أفراد المجتمع إلى اكتساب المهارات والخبرات، لاعتقاده أن موهبة الأفراد لا تعود عليهم كأفراد فقط وإنما تعود على المجتمع بأكمله. وحاول دافيد ريكاردو "David Ricardo"، خلال الفترة 1772-1823، تحديد دور التعليم في تحقيق الرفاهية حيث يعمل على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي للمجتمع⁽⁵⁾.

كما ركز جون ستيوارت ميل "John Stuart Mill"، خلال الفترة 1806-1863، على قيمة رأس المال البشري، واهتم بضرورة تعليم جميع أفراد المجتمع، حيث ناقش إمكانية تغيير سلوك الطبقة العمالية عن طريق زيادة مستوى التعليم. وفي أوائل القرن العشرين بدأ التوسع في اقتصاديات التعليم عن طريق دراسات عملية وميدانية باستخدام وسائل أكثر دقة، ومن أهم مفكري هذه المرحلة الفريد مارشال "Alfred Marshall"، الذي يعد حلقة وصل بين أفكار الاقتصاديين الأوائل وآراء الاقتصاديين في القرن العشرين في مجال التعليم، فقد ساعد على استخدام أساليب القياس في تحديد درجة تأثير التعليم على العملية الإنتاجية والنمو الاقتصادي، حيث أوضح في كتابه "أصول الاقتصاد" أن الإنسان بالعلم والمعرفة والقدرة على العمل يستطيع أن يسخر كل مصادر الطبيعة في صالحه لرفع مستوى معيشته⁽⁶⁾.

وقدم ثيودور شولتز "Theodore Schultz" إسهامات عديدة في اقتصاديات التعليم خلال الأبحاث والدراسات التي أجراها في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1900-1957، عالج فيها

العلاقة بين دخول الأفراد ومستوياتهم التعليمية ومقارنتها بتكاليف تعليمهم، حيث درس تطور المخزون التعليمي من خلال حساب سنين الدراسة لكل فرد، ووجد أن سنين الدراسة ارتفعت من 116 مليون عام 1900 إلى 740 مليون عام 1957، مما يعني أن المخزون التعليمي للقوى العاملة ارتفع بما يقرب من 6.5 مرة، بينما ازداد مقدار الاستثمار المالي الموظف في التعليم في نفس الفترة بمقدار 4.5 مرة فقط، كما لاحظ تغير قيمة التعليم نتيجة تغير توزيع التعليم على أفراد المجتمع، حيث أصبح يشمل الشباب أكثر من الشيوخ. ومن ثم، أشار إلى أن الاستثمار في البشر هو العامل المفسر للنمو الاقتصادي الذي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية، وأن التعليم هو مفتاح الاستثمار في رأس المال البشري، لارتفاع معدلات نمو الدخل القومي نتيجة تحسين القدرة الإنتاجية للقوى العاملة عن طريق ارتفاع المستوى التعليمي⁽⁷⁾.

ومن ثم، ينظر معظم الاقتصاديين إلى رأس المال البشري على أنه محرك للنمو الاقتصادي من خلال التغير التكنولوجي، حيث رأت دراسة⁽⁸⁾ بعنوان أثر التعليم على النمو الاقتصادي: النظرية والنتائج والآثار المترتبة على النظام، أن الاستثمار في التعليم يفيد المجتمع سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، لأنه يؤثر على النظام الاقتصادي من خلال زيادة مستوى المخزون المعرفي لقدرة الإنسان المنتجة اقتصاديًا. كما هدفت دراسة⁽⁹⁾ بعنوان النمو الاقتصادي والتعليم والتنمية والتغير الثقافي، إلى قياس العلاقة السببية بين معدلات الالتحاق بالتعليم ومعدلات النمو في الدخل الفردي، وتوصلت إلى أنه يوجد علاقة سببية ذات معنوية إحصائية مرتفعة بين

نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الالتحاق بالتعليم. كما أثبتت دراسة⁽¹⁰⁾ بعنوان تخطيط التعليم واقتصادياته، أن النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة يرتبط بقدرتها على إعداد وتنمية المورد البشري.

وقامت دراسة⁽¹¹⁾ بعنوان التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي: استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، بتحليل مجموعة العوامل التي تؤثر في ظروف وشروط النمو الاقتصادي في 75 دولة من دول العالم، حيث شكلت العوامل التعليمية والمعرفية والثقافية الجزء الأكبر، وتوصلت إلى وجود علاقة معنوية إحصائية بين مؤشرات تلك العوامل ومؤشرات النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، حيث سجلت الدول المتخلفة مؤشرات منخفضة في تلك العوامل، بينما سجلت الدول المتقدمة مؤشرات عالية نسبيًا في تلك العوامل.

وقامت دراسة⁽¹²⁾ بعنوان النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والبدائل المتاحة، التي أجريت على الاقتصاد الأمريكي، بقياس مصادر النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1910-1960، وتوصلت إلى أن مساهمة الاستثمار التعليمي يقدر بنحو 23 بالمئة من معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي، لأن 21 بالمئة من النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1921-1957 يعود إلى أثر التعليم. وتناولت دراسة⁽¹³⁾ بعنوان أثر التغير التقني على دالة الإنتاج، دور التعليم والمعرفة والتقدم التكنولوجي في زيادة النمو الاقتصادي على المستوى الدولي من خلال دراسة عن اقتصاديات الإنتاج الزراعي، أجريت على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1909-

22.3 مليون نسمة عام 2013، يمثلون نحو 200 مجموعة عرقية.

وتعتبر قمة الكامبيرون أعلى قمم غربي أفريقيا حيث يبلغ إرتفاعها 4070 متر، وأرض الكامبيرون تغطيها حشائش السافانا والغابات الاستوائية، ومناخها يتنوع من الطراز الاستوائي الرطب في الجنوب إلى الطراز شبه الجاف في الشمال، ومن الطراز السوداني صيفي المطر في الشرق إلى أغزر مناطق العالم أمطاراً في أقصى الجنوب. وتتعدد طبيعة الكامبيرون الجغرافية، فالقسم الساحلي سهلي تكثر به المستنقعات، وترتفع الأرض بعد هذا القسم تدريجياً نحو الشمال الشرقي حيث توجد هضبة مامبوتو، وفي الغرب نطاق جبلي بركاني حيث جبل إمدوا، ويزداد الارتفاع حتى يصل إلى هضبة وليون. ويسكن أكثر من نصف شعب الكامبيرون المناطق الريفية حيث يعمل معظمهم بالزراعة والرعي، وتوفر المصانع فرص عمل لسكان المناطق الحضرية حيث يعيش 44 بالمئة من السكان، وتهاجر أعداد كبيرة من الريفيين كل عام إلى المناطق الحضرية بحثاً عن عمل. ويعتق نحو 45 بالمئة من سكان الكامبيرون الديانات الأفريقية التقليدية؛ 35 بالمئة النصرانية؛ 20 بالمئة الإسلام. وتمتلك الكامبيرون خلفيات ثقافية استعمارية متنوعة حيث خضعت لسيطرة 3 ثقافات استعمارية هي الألمانية والفرنسية والإنجليزية⁽¹⁴⁾.

كل هذه الخصائص المتنوعة التي قلما تجتمع في بلد واحد، كانت العامل المؤثر في محاولات إصلاح التعليم المستمرة في الكامبيرون، حيث بدت هذه المحاولات كأنها افترقت مراعاة طبيعة المجتمع الكامبيروني ذي الخصائص الفريدة، وكانت في مجملها تنفذ سياسات استعمارية وتتجاهل الثقافة

1949، وتوصلت إلى تضاعف إنتاجية الفرد في الساعة، حيث اتضح أن مساهمة إنتاجية الفرد في كل ساعة عمل تقدر بنحو 87.5 بالمئة، في حين لم يسهم رأس المال المادي إلا بنسبة 12.5 بالمئة من تلك الزيادة.

واتساقاً مع ما سبق مازال التعليم في القارة الأفريقية يواجه تحديات كبيرة، على الرغم مما حققته بعض الدول من تطور وتقدم نتيجة الإصلاحات والمراجعات التي قامت بها من أجل جودة الأداء وتحسين المخرجات، ولكن الواقع يشهد أن ما حققته في مجال التنمية وحل مشكلات المجتمع أقل مما هو متوقع منها.

2- تطور التعليم في جمهورية الكامبيرون

تقع الكامبيرون في وسط القارة الأفريقية، تحدها نيجيريا من الشمال الغربي؛ تشاد من الشمال الشرقي؛ ومن الشرق أفريقيا الوسطى؛ ومن الجنوب غينيا الاستوائية والجابون والكونغو، ومن الجنوب الغربي المحيط الأطلنطي، وتعتبر ياوندي عاصمة جمهورية الكامبيرون ومدينة دوالا أكبر مدنها. وتعد الإنجليزية والفرنسية اللغتين الرسميتين، إلا أن معظم أهلها يتحدثون واحدة من 54 لغة أفريقية منتشرة. ويتولى رئاسة الحكم رئيس البلاد، وتمثل السلطة التشريعية التي تسن القوانين جمعية وطنية مكونة من 180 عضواً، وينتخب الرئيس وأعضاء الجمعية لمدة 5 أعوام، ويقوم الرئيس باختيار رئيس الوزراء والوزراء وكبار الموظفين لتصريف أمور الحكم، ويعتبر حزب التجمع الديموقراطي الشعبي الكامبيروني هو الحزب الرئيس بالبلاد، وتنقسم الكامبيرون إلى 10 محافظات يرأس كل منها حاكم يعينه رئيس البلاد. وتبلغ مساحة الكامبيرون نحو 475.5 كم²، وعدد سكانها

والقيم الأصيلة للمجتمع والممارسات التربوية المجتمعية السائدة والمناسبة لهذه البنية الطبيعية والمجتمعية. ورغم أن الحكومة توفر التعليم المجاني بالمدارس والجامعات وتقدم المساعدات المالية للمدارس الخاصة، إلا أن العديد من التلاميذ لا يجدون فرصة للتعليم، حيث تبلغ نسبة التعليم بين السكان 50 بالمئة ممن تزيد أعمارهم على الخامسة عشرة.

وقد مر التعليم النظامي في الكاميرون برحلة تاريخية متعددة المحطات، المؤثر الأكبر فيها تتابع الحقب الاستعمارية وما صاحبها من حركات تبشيرية، حيث وقعت البلاد في قبضة المستعمر الألماني ثم الفرنسي والبريطاني. ورغم حصول البلاد على استقلالها عام 1961 يتبع نظام التعليم طرق مختلفة، فبينما اتبع في الشرق النموذج الفرنسي نجده قام في الغرب على أساس النموذج البريطاني. ولم يبدأ التعليم يأخذ الطابع الوطني ويلبي احتياجات المجتمع بشكل حقيقي إلا مع ظهور الجمهورية الأولى عام 1972، إذ شهدت منظومة التعليم كثيرًا من التطوير، وبدأ التحول التدريجي من المركزية إلى اللامركزية، ووضع هيكل تعليمي يراعي الظروف المحلية ويأخذ من تجارب الدول التي حققت تقدمًا تعليميًا. ومع افتتاح الألفية الثالثة كانت تجربة التعليم الكاميروني على موعد للتحول من التعليم مقابل أجر إلى تعليم مجاني إلزامي حتى سن 14 عامًا. ويمكن استعراض النظام التعليمي في الكاميرون موزعًا على المراحل التاريخية التالية⁽¹⁵⁾:

أ- التعليم في الكاميرون خلال فترة ما قبل الاحتلال (1841-1884)

ظهر في هذا الوقت مدارس لندن التبشيرية، وكان الحضور إلى المدرسة اختياريًا ودون التقيد بسن معينة، وتضمن التعليم تدريب المواطنين على أنشطة ومهارات تعليمية يكتسبون من خلالها المعارف، وقد غلب عليها التوجه البريطاني، وكان هدفها نشر الثقافة البريطانية والدين المسيحي. وبحلول عصر الانتداب الألماني عام 1884، وصل عدد المدارس الابتدائية التبشيرية نحو 15 مدرسة تضم 368 متعلمًا، وكان للأوروبيين الأوائل هدفان أساسيان في الكاميرون هما التجارة والتبشير بالنصرانية، وقد استخدم التبشيريون التعليم كأداة رئيسة لنشر التعاليم المسيحية ونجحوا في السيطرة التامة على التعليم الرسمي في البلاد بداية من عام 1844.

ب- التعليم في الكاميرون خلال فترات الاحتلال (1884-1960)

سوف نستعرض في هذا الجزء أوضاع التعليم في ضوء الثقافات الاحتلالية المتعددة التي تعرضت لها الكاميرون وهي الألمانية والفرنسية والإنجليزية، وذلك على النحو التالي:

(1) التعليم خلال فترة الاحتلال الألماني (1884-1916)

خلال هذه الحقبة كانت المناهج تركز على تدريس التعاليم الدينية المسيحية واللغة الألمانية، وفي أبريل 1910 صدر قانون التعليم، وكانت اللغة الألمانية هي الوسيلة الوحيدة للتعليم في جميع المدارس مع إمكانية استخدام لغة "دوالا" فقط من بين اللغات المحلية في محاولة لتقنين استخدام لغة الأم في المدارس. واشترط برنامج التعليم للمرحلة الابتدائية كحد أدنى للمعارف التي يجب اكتسابها واتفق على كونها 5 سنين وأن يكون التعليم إلزاميًا،

في التعليم الابتدائي وإقرار مجانيته بغرض زيادة عدد الملحقين، وكان تنصيب وزارة وطنية للتعليم عام 1957 بغرض زيادة جودة التعليم، وزيادة الفرص التعليمية خاصة للفتيات ومناطق شمال الكاميرون، وعقب الاستقلال كان عدد الطلاب في الجزء الفرنسي من الكاميرون 152 ألف، موزعين على 977 مدرسة ابتدائية حكومية. وعلى عكس التعليم الابتدائي تم إنشاء عدد قليل من المدارس الثانوية، وتم بناء وتطوير البرامج والمناهج التعليمية من خلال المشاركة مع شركاء فرنسيين، وكان يتم تصحيح إمتحانات شهادة البكالوريا في فرنسا، مما أدى إلى زيادة عدد المدارس الثانوية، نتيجة لظهور بعض الزعماء الوطنيين في الكاميرون الذين أدركوا دور التعليم في مناهضة الإحتلال وهو ما أتاح المزيد من الجهد لإعادة إصلاح نظام التعليم في البلاد بعد الاستقلال.

(3) التعليم خلال فترة الإحتلال البريطاني (1916-1961)

كانت الهيمنة هي السمة الغالبة على السياسة التعليمية البريطانية، حيث كانت حريصة على إتاحة إعداد تعليمي محدود للكاميرونيين، بهدف مشاركتهم بدرجة محدودة في التنمية الوطنية، وكان نظام التعليم يهدف إلى إعداد وتدريب موظفين مؤقتين لأداء الخدمات الإدارية للمحتل بالإضافة إلى نشر الثقافة البريطانية، وكانت الحكومة البريطانية أقل مركزية من الإدارة الفرنسية، وكانت السياسات التعليمية تصاغ من قبل الإدارة البريطانية في نيجيريا. وعلى الرغم من توجهات الهيمنة التي اتسمت بها السياسة التعليمية للاحتلال البريطاني، كانت هناك مشاركة

على أن تقدم مساعدة مالية للمدارس التبشيرية بشرط أن تتوسع في تعليم اللغة والثقافة الألمانية، وبنهاية الحرب العالمية الأولى وصل عدد المدارس الابتدائية في الكاميرون 531 مدرسة بها 34117 تلميذاً وتلميذة، بالإضافة إلى عدد قليل من المدارس المتوسطة.

(2) التعليم خلال فترة الإحتلال الفرنسي (1914-1960)

ركزت السياسة التعليمية للاحتلال الفرنسي في أفريقيا بصفة عامة على طمس الهوية الثقافية للدول المحتلة واستبدالها بالهوية الفرنسية، لذلك عمل النظام التعليمي في الكاميرون خلال تلك الفترة على نشر وتعميق الثقافة واللغة والحضارة الفرنسية، وقد تطلبت هذه السياسة نظاماً إدارياً مركزياً، فكانت المدارس تدار مركزياً من فرنسا، مما يعني أن جميع البرامج التعليمية وما تتضمنه من محتوى دراسي وأنشطة وامتحانات وشهادات في يد السلطة المركزية في فرنسا؛ ومن ثم، صدر عام 1924 قراراً ينص على أن تكون اللغة الفرنسية هي اللغة المستخدمة في التعليم في الكاميرون. وإلى جانب الثقافة الفرنسية احتفظ التبشيريون بدورهم في الإشراف على بعض المدارس الابتدائية في المدن الكبرى، حيث هدف التعليم في تلك الحقبة إعداد الأطفال للتعليم الثانوي وتقديم حد أدنى من التعليم لعامة الشعب.

وفي عام 1945 بدأ التوسع في التعليم الابتدائي وأصبحت مدة التعليم الابتدائي 6 سنين، ولا يسمح للطلاب بالبقاء للإعادة أكثر من عامين، وتم تقسيم سنين الدراسة إلى مستويات تعليمية، فكان المستوى الأول يتم تلقيه في القرية ولا تمنح فيه شهادة، وسن الإلزام أو القبول 6 سنين، وفي عام 1961 تم التوسع

في مراحل التعليم المختلفة، ويمكن توضيح ذلك خلال المراحل التالية:

(1) فترة الاتحاد الفيدرالي 1961-1972

خلال السنين الأولى للاستقلال كونت الكاميرون اتحاداً فيدرالياً يمنح كل نظام تعليمي الحق في أن يبقى ويحصل على ثقافته الاستعمارية. وفي هذه الفترة نمت التعليم الوطني وتسارع التعليم العالي وتوافر الوعي بأهمية التعليم لتقدم الاقتصاد الوطني. وخلال تلك الحقبة تم إنشاء جامعة الكاميرون الفيدرالية في 26 يوليو 1962. وعكست المركزية الفرنسية واللامركزية البريطانية في الإدارة تبايناً بين النظامين التعليميين، نتج عن التوفيق بينهما مشكلات إدارية وتنظيمية. كان السلم التعليمي للنظام الإنجلوفوني يتكون من: 7 سنين للمرحلة الابتدائية؛ 5 سنين للمرحلة الثانوية؛ سنتان للمرحلة العليا، أما النظام الفرانكوفوني كان السلم التعليمي فيه يتكون من: 6 سنين للمرحلة الابتدائية؛ 4 سنين للحلقة الأولى؛ 3 سنين للحلقة الثانية من المرحلة الثانوية. ولأن 98 بالمائة من مساحة الكاميرون أراض قابلة للزراعة، بات واضحاً من خلال النظام التعليمي القائم أن أهداف ومحتوى المناهج التعليمية وطرق تدريسها لا تعكس الوجه الحقيقي لطبيعة البلاد، حيث لم تكن الأنشطة الزراعية محل اهتمام في ظل نظم التعليم التي فرضها الاحتلال.

(2) فترة الجمهورية الاتحادية 1972-1984

ظهرت خلال هذه الفترة سياسة تعليمية تلبية احتياجات المجتمع الكاميروني، حيث تم التركيز على قضايا تعليمية تعكس طبيعة المجتمع الكاميروني، مثل: التعددية اللغوية؛ الطبيعة الريفية؛ القضايا الثقافية، لذلك شهدت هذه الحقبة طفرة نوعية

وطنية في إدارة التعليم الابتدائي بالإضافة إلى التبشيريين البريطانيين.

وقبل عام 1932 كان مدة التعليم الأساسي 9 سنين، تغير إلى 8 سنين، وكانت المناهج ونظام التدريس وشكل المدارس تعكس النظام البريطاني، وتم حظر اللهجات واللغات المحلية داخل المدارس الحكومية بحجة أن الأطفال يأتون إلى المدرسة من خلفيات متنوعة. وحتى عام 1939 لم توجد مدرسة ثانوية في الجزء البريطاني من الكاميرون، وكان معظم التلاميذ يذهبون إلى نيجيريا لإتمام تعليمهم الثانوي. وفي عام 1938 زاد الطلب على التعليم الثانوي لذلك بدأت الإدارة البريطانية افتتاح عدد محدود من المدارس الثانوية لزيادة الطلب على التعليم في هذه المرحلة.

ج- التعليم في الكاميرون بعد مرحلة الإحتلال

مع حصول الكاميرون على استقلالها عام 1961 لم يحظ التعليم بالاهتمام الكافي، فقد دخلت البلاد فيما يعرف بمرحلة التحول السياسي والاهتمام بوضع رؤية لنظام الحكم، وبالفعل اتفقت القوى الوطنية على تشكيل إتحاد فيدرالي، امتد تسيير البلاد في ظله حتى عام 1972، وإن وجد بعض الخطوات التي اتخذت في محاولة لوضع منظومة جديدة تصلح من شأن التعليم، إلا أن الثقافة الإستعمارية تمددت جذورها ولم تكن المحاولات قادرة على اقتلاع هذه الجذور، وساد البلاد نظامان للتعليم هما: النظام الفرانكوفوني، والنظام الإنجلوفوني. ومع بداية السبعينات وضعت سياسات تعليمية جديدة استهدفت تحقيق طموحات الشعب الكاميروني، وجعل التعليم مرآة عاكسة للمجتمع بما فيه من تعدد لغوي وعرقي وتكوين جيل يعول عليه الارتقاء بالعمليات التعليمية

شرق الكاميرون على النموذج الفرنسي وغرب الكاميرون على النموذج البريطاني وتم دمج النظامين بحلول عام 1976. وتوجد بالكاميرون مدارس إسلامية بدائية وبسيطة في ظل عدم وجود دعم حكومي لها، تسهم في محو أمية الذين يتكلمون اللغة العربية. ويستطيع الطلاب الذين يتخرجون من برنامج مدته 5 سنين الإلتحاق بالمرحلة الثانوية، والذين يتخرجون من برنامج المدرسة الثانوية لمدة سنتين الحصول على شهادة المستوى التعليمي العام التي تعتبر المؤهلات الرئيسة كمدخل إلى مؤسسات التعليم العالي. وعلى الرغم من أن الكاميرون يضم العديد من المؤسسات الأكاديمية إلا أن مؤسسات التعليم العالي غير كافية، فهناك 8 جامعات تديرها الدولة في: بويبا؛ بامندا؛ دوالا؛ ياوندي؛ دسكنج؛ ماروا؛ نغاح نديري، وعدد قليل من الجامعات الخاصة مثل: جامعة بامندا للعلوم والتكنولوجيا؛ الجامعة الدولية؛ جامعة فيكتور؛ جامعة ناتشو. ومقارنة مع البلدان المجاورة تتمتع الكاميرون بتقويمات أكاديمية مستقرة، وتستهلك الآلاف من خريجيها في الخدمة العامة الوطنية منذ 1990، ومع الأزمات الاقتصادية ظهر اتجاه لخريجي الجامعات بالمغادرة للدول الغربية فيما يسمى "هجرة الأدمغة".

ثانياً: هيكل النظام التعليمي القائم في الكاميرون والتحديات التي تواجهه وكيفية التغلب عليها

اعتاد نظام التعليم أن يستقبل ويخرج العديد من الخريجين المؤهلين بالاختصاصات العلمية والإنسانية والاجتماعية المتنوعة، لكن في العقد الأخير من القرن العشرين شهد العالم تطورات تكنولوجية أصبح بموجبها رأس المال البشري أهم مكون للثروة، لذلك فرضت هذه التغيرات على نظام التعليم تحديات عديدة، وجمهورية

في التعليم وفي أعداد الملتحقين بلغت 18000 طالب وطالبة، بالإضافة إلى 7340 طالباً وطالبة في فروع الجامعة ومراكزها المتخصصة. وعلى الرغم من الزيادة في أعداد الملتحقين بالتعليم العالي إلا أنه كان يفتقر إلى الربط بين نوعية التعليم المقدم ومتطلبات سوق العمل، حيث يفتقر إلى الكفاءة التدريسية بجانب الكثافة الطلابية العالية نتيجة زيادة عدد السكان وكثرة الطلب على التعليم.

(3) فترة الجمهورية 1984 حتى الآن

طمحت فترة الجمهورية إلى تأكيد الكفاءة وتدعيم اللامركزية والإدارة الجيدة وزيادة معدلات الإلتحاق بالتعليم في مراحلها المختلفة، حيث ظلت الكاميرون تمتلك جامعة واحدة حتى عام 1992، وفي عام 1993 تم إضافة 5 جامعات حكومية جديدة. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لإصلاح التعليم في الكاميرون وجعل التعليم في المرحلة الابتدائية إلزامياً وبالمجان، إلا أن معدلات الأمية مازالت مرتفعة، بلغت 45 بالمئة عام 1990، بسبب ارتفاع معدلات التسرب من التعليم الابتدائي خاصة بين الفتيات ووصول معدلات الرسوب إلى 10 بالمئة مما صعب مهمة القضاء على الأمية، واعتبر التعليم في هذه المدارس إلزامياً حتى 14 عام ومجانياً منذ عام 2000، ومع ذلك تدفع الأسر مقابل الزي المدرسي ورسوم الكتب ورسوم التعليم، وفي عام 2002 كان المعدل الإجمالي للإلتحاق بالمرحلة الابتدائية 108 بالمئة ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين 67.9 بالمئة. وفي المناطق الجنوبية من البلاد يلتحق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية في سن الدراسة، وفي الشمال الأكثر عزلة ينخفض تسجيل الطلاب ولا تتجاوز الصفوف الابتدائية. واستند نظام

الشرقية، وتتركز المناهج في كلا القسمين على تزويد التلاميذ بمهارات لغوية واجتماعية واقتصادية وفكرية إلى جانب مهارات المواطنة.

وبالتعاون مع اليونسكو ومؤسسة روبساند، قامت وزارة التربية والتعليم في الكاميرون بتطبيق برنامج لتعليم الفتيات المهمشات في المناطق الريفية والنائية بهدف توفير التعليم العلمي والتقني والمهني للفتيات في العمر 14-27 عامًا، واللاتي لم ينلن مواصلة التعليم النظامي، وبحسب المؤشرات التي أفصت إليها نتائج البرنامج فإن تقدمًا قد تحقق في نحو أمية نسبة مرتفعة منهن، بجانب التدريب على الأنشطة المحلية التي تسمح للفتيات بإيجاد وظائف مدرة للدخل وتحسين وضعهن الاجتماعي والعمل لحسابهن الخاص أو في المصانع والمؤسسات المحلية. كما أطلقت الدولة بمساعدة منظمات المجتمع المدني مبادرة استراتيجية لتقييم التعليم وتنفيذ برنامج التعليم للجميع تحت عنوان "أفق 2015" ورصدت ميزانية للشروع في أعمال المبادرة المستهدفة للإلتحاق المجاني والإلزامي لكافة الأطفال بالمدارس الإبتدائية، والقضاء على مشكلات التسرب المدرسي، وتحسين الصحة المدرسية، إضافة إلى تحسين إدارة النظام التربوي والارتقاء إلى مستوى متقدم في جودة النظام العام للتعليم.

وتعتبر مرحلة رياض الأطفال غير إلزامية ويلتحق بها الأطفال حتى سن 5 سنين، ومرحلة التعليم الإبتدائي ممتدة إلى 6 سنين دراسية، ومرحلة التعليم الثانوي ممتدة إلى 7 سنين مقسمة إلى حلقتين: الأولى تعادل المرحلة المتوسطة أو الإعدادية والثانية التعليم الثانوي المتقدم الذي يؤهل الطلاب للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا. وقد عنيت الدولة بإصلاح

الكاميرون لا تختلف عن باقي دول العالم في مواجهة هذه التحديات، حيث تبرز أهمية الاستثمار في التعليم خاصة في الدول النامية التي أهملت هذا الجانب فترات طويلة لأسباب منها: ما عانت من وطأة نير الاستعمار، وظروف التخلف، والمرض، وعدم الاستقرار السياسي، والتبعية الاقتصادية. لذلك أصبحت قضية الاستثمار في التعليم وربطها بمتطلبات التنمية الاقتصادية محل الصدارة في التفكير التنموي. ومن ثم، يمكن توضيح هيكل النظام التعليمي القائم في جمهورية الكاميرون، وأهم التحديات التي يواجهها نظام التعليم فيها، وكيفية التغلب عليها، على النحو التالي:

أ- هيكل النظام التعليمي القائم

بحسب ما جاء في الدستور الكاميروني "الدولة تكفل حق الطفل في التعليم ويكون التعليم الأساسي إلزاميًا"، وضع هيكل عام لمنظومة التعليم ما قبل الجامعي، صار فيها التعليم إلزاميًا ومجانًا من 6-14 عامًا، وقد بدأ تطبيق ذلك منذ عام 2000، وإن كان يرى أن مسألة المجانية غير مكتملة الأركان حيث تقوم الأسرة بدفع رسوم الكتب المدرسية وشراء الزي المدرسي، كما أن منظومة التأمين الصحي للتلاميذ لا تتوافر فيها المجانية. وتشير إحصاءات وزارة التعليم الكاميروني عام 2011 أن نسبة حضور الفتيات إلى مدارس التعليم الأساسي تبلغ 47.7 بالمئة ويزيد عند الفتيان حيث تبلغ 56.7 بالمئة، بسبب ارتفاع تكاليف الرسوم وارتفاع معدل الزواج المبكر لدى الفتيات. ويتضمن الهيكل العام لنظام التعليم الحالي قسمين: الأول تدرس فيه المناهج باللغة الإنجليزية وهو سائد في المناطق الغربية من البلاد، والثاني تدرس فيه المناهج باللغة الفرنسية وهو السائد في المناطق

المال في المثقفين المغادرين وفي أولئك الذين يحلون محلهم مما يصعب على الحكومة أن تدبر لميزانية التعليم مبلغًا آخر بينما تحتاج إلى تحديد أولويات أخرى كميزانية الجيش وخدمات الديون الخارجية.

3- تعد النفقات العسكرية سبب رئيس في تقليل ميزانية التعليم فقد أوضحت اليونسكو من خلال تقريرها عام 2011 أن الصراعات المسلحة تعتبر أكبر تحدي للتعليم في جمهورية الكاميرون حيث تؤدي إلى تحويل الأموال العامة من ميزانية التعليم إلى ميزانية الإنفاق العسكري.

4- يؤدي التغريب في اللغة إلى اصطباغ التعليم بصبغة تغريبية تسعى لطمس هوية المجتمع الكاميروني وتحويله إلى إنجليز أو فرنسيين، حيث كان التعليم الذي يقدم يسعى لاستيعاب أبناء الدولة والقضاء على شخصيتهم والعمل على صبغتهم بالصبغة الغربية ليصبحوا فرنسيين أكثر من الفرنسيين أنفسهم دون تفكير في ملاءمتها لواقع المجتمع الكاميروني وظروفه الراهنة.

5- يشكل الاعتماد على اللغة الأجنبية التي أحلها المستعمرون محل اللغات التي يمكن أن توحد أفراد المجتمع الكاميروني عقبة في استيعاب المعلومات والمعارف لأن المتعلم يسعى وراء إجادة اللغة بدلاً من البدء بتلقي المعلومات والمعارف الأمر الذي يجعل لديه إعجاب مستمر بالناطقين بتلك اللغة عندئذ يلوذ بتقمصها والدفاع عنها مما يؤدي إلى سعيه الانسلاخ عن لغته والانتساب للإنجليزية أو الفرنسية، وفي الكاميرون تعد الثنائية اللغوية مشكلة خاصة في وجود اللغة الأم التي تتنوع بتنوع الأقاليم الجغرافية والأصول العرقية وفي ظل شعور بأن اللغتين

التعليم المهني والتوسع فيه لمواجهة البطالة التي يعاني منها كثير من شباب الخريجين، وكلفت وزارة التشغيل والتكوين المهني بمسؤولية التدريب المهني وتأهيل الشباب للحصول على العمل المناسب لقدراتهم ومهاراتهم. ويجري حوالي 40 شخصًا من مدرسين وشركاء فنيين وماليين لقطاع التعليم في ياوندي تقييمًا للاستراتيجية الشاملة للتعليم، بهدف تبني خطة عمل تهدف إلى تقييم مبادرة تسريع تنفيذ برنامج التعليم للجميع الذي تم إطلاقه عام 2000 في دكار بالسنگال، بهدف استعادة الجميع من مرحلة التعليم الابتدائي في "آفاق 2015"، الذي يتكلف 614 مليار فرنك لتحقيق هذا الهدف الذي يعد من بين أهداف الألفية للتنمية، مع تحسين إدارة النظام التربوي ومراجعة برامج التكوين والطرق التي تضمن فعالية المدرسة وجودة نظام التعليم.

ب- التحديات التي تواجه التعليم في جمهورية الكاميرون

1- زيادة معدلات التسرب من التعليم الابتدائي خاصة بين الفتيات وكذلك معدلات الرسوب التي تصل إلى 10 بالمائة بسبب عدم وجود مرافق تعليم سليمة ومربين أكفاء ووسائل تدريس إيضاحية بشكل كاف بالإضافة إلى فقر المناهج المدرسية التي تؤدي إلى تدني درجات التحصيل الذي يؤدي إلى خفض نسبة التعليم.

2- هجرة المتعلمين تعليمًا عاليًا من الكاميرون حيث أدت ظاهرة العولمة إلى زيادة حدة نزف العقول لما توفره المجتمعات المتقدمة من إمكانات للبحث العلمي وفرص للعمل في التخصصات الجديدة تسبب خسارة مالية وفقدان للعقول المدربة في مجال التعليم التي لا يمكن تعويضها إلا بأخرى أكثر تكلفة يعني فقدان

الإنجليزية والفرنسية لا تمتلكان إمكانات لغوية لنقل القيم الثقافية والعرقية المحلية.

6- تؤدي المدارس الإسلامية دورًا في تعريف الأطفال بالدين الإسلامي وهذه المدارس ليس لها برامج تعليمية خاصة بها وتعتمد في المناهج التي تقوم بتدريسها على عدد من الكتب تأتي من بعض الدول العربية، دون أن تمتلك برامج تعليمية خاصة بها تضع في الاعتبار الأوضاع الخاصة بالمجتمع الكاميروني حتى تكون أكثر مواكبة لاحتياجات السكان المختلفة، كما أن هذا التطوير يتم دون مساعدة من المنظمات والمؤسسات الإسلامية الكبرى مثل الأزهر الشريف ورابطة العالم الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم.

7- تظهر مشكلة الفساد في التعليم-حسب ما أوضحته تقارير اليونسكو الواردة من وكالات الأنباء العالمية- حيث يميل معظم المشرفين على العملية التعليمية إلى الفساد وعدم الشفافية في تسجيل الأطفال في المدارس والمناطق مما يحول دون كشف الممارسات الفاسدة، وقد أجرت أجهزة رصد التعليم في جمهورية الكاميرون دراسات ومسوحات استقصائية كشفت صورًا للممارسات الفاسدة مثل: جمع رسوم مدرسية غير قانونية، وأن كثير من المعلومات المالية أما تالفة أو مفقودة؛ ومن ثم، يتزايد عدد الشباب الذين لا يتوفر لهم التعليم المتساوي ولا يحصلون على الخدمات التي تقدمها الحكومات على الصعيد العام أو تلك التي تقدمها الأنظمة التعليمية بشكل خاص ونتيجة لذلك يشعر العديد من الشباب بعدم القدرة على إحداث التغيير للأفضل.

8- يواجه التعليم في الدول النامية أزمة على صعيد الإنفاق على التعليم لذلك فإن أهم التحديات التي

تواجه التعليم في الكاميرون في ظل التغيرات العلمية والتكنولوجية التوازن بين الطلب المتزايد على التعليم والكلفة المتزايدة لهذا التعليم في إطار تحسين نوعيته وضمان جودته في ظل وضع اقتصادي قاسي يعاني منه الاقتصاد الكاميروني.

9- بصفة عامة فإن مشكلات إصلاح التعليم في الكاميرون ترجع إلى وصول الحملات التصيرية التي تم توجيهها إلى الكاميرون في النصف الثاني من القرن 19 قبل العصر الاستعماري، حيث كانت المناهج تعمل على تحقيق المهمة التصيرية دون اعتبار لاحتياجات المتعلمين أو للثقافة المحلية، وكما هو الحال خلال الحقبة الاستعمارية خدم التعليم أهداف الإحتلال سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وفي حقبة ما بعد الإحتلال وعلى الرغم من وجود زعماء وطنيين يدركون الوعي بأهمية التعليم بوصفه عاملاً سياسيًا واجتماعيًا يسهم في استقرار وتقدم البلاد إلا أن ارتفاع معدلات الفقر والوفيات والنزاعات السياسية والإملاءات الخارجية وقفت حجر عثرة في طريق إصلاح التعليم.

ج- مواجهة التحديات التي تواجه التعليم في جمهورية الكاميرون

يوجد العديد من المبادرات تهدف إلى تغيير وضع التعليم في القارة ومنها جمهورية الكاميرون، تشمل مبادرات من داخل القارة وأخرى خارجية، ويمكن توضيح بعضها على النحو التالي:

(1) مبادرات من داخل القارة الأفريقية:

(أ) النيباد: هي مبادرة لإعادة هيكلة الدول الأفريقية وتخليصها من التخلف والتهميش والنهوض بالاقتصاد في الدول الأفريقية، حيث فوضت منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها في زامبيا يوليو 2001 رؤساء الدول المؤسسة

تقتضي وضع استراتيجيات لاستكمال مؤسسات مدنية ودستورية أفريقية تعمل على وضع خطة متكاملة للتمويل الذاتي حتى يستطيع الأفارقة تحمل أعباءهم الاقتصادية؛ ومن ثم، القضاء على التحديات المتعلقة بالصحة والسكان ومستوى الفقر والامية.

(2) مبادرات من خارج القارة الأفريقية:

(أ) طالب إتحاد أولياء أمور التلاميذ الأفارقة في جنيف خلال عقد الدورة 47 للمؤتمر الدولي للتربية مجانية التعليم في أفريقيا- كما أعلنته وكالة أنباء عموم أفريقيا بانا برس- وأكد رئيس الإتحاد "أنه يرحي أن ترصد الدول الأفريقية المزيد من الأموال لفائدة قطاع التربية والتعليم لضمان مجانية التعليم في القارة، وأشار إلى الإلتزامات المالية التي إتخذها المجتمع الدولي خلال منتدى التربية الذي عقد في دكار بالسنغال عام 2000 مؤكداً أن الوضع الحالي لميزانيات العديد من الدول الأفريقية لا يسمح بضمان مجانية التعليم، وقال "إنه تم الإتفاق في دكار على توفير التمويل الضروري لأي مشروع تربوي تتقدم به أية دولة"، وأنهم مستعدون لتوحيد جهودهم مع الدولة وشركاء التنمية لضمان مجانية التعليم، حيث إنها تعزز الجهود في إطار رفع مستوى إلتحاق الفتيات الأفريقيات بالمدارس.

(ب) تم في الآونة الأخيرة التوقيع على إتفاقات تسمح بالقضاء على جميع أنواع التمييز في النوع والجنس بموجب قانون، حيث أوضحت المادة 10 من "إتفاقية سيداو" أن هناك 9 مواد واجبة التغيير لمساعدة الأفريقيات اللاتي يعانين من نفس الظروف المشابهة في الحصول على الوظائف والتوجيه المعنوي في مجالات التعليم، وأوضحت الإتفاقية وجوب المساواة في كافة المستويات التعليمية.

(مصر، الجزائر، السنغال، نيجيريا، جنوب أفريقيا) بتصميم هيكل متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، تمثل في برنامج المؤسسات التعليمية لإدخال شبكات الكمبيوتر وخدمات الإنترنت في مدارس القارة. ففي البداية تم طرح ما أسموه برنامج شراكة الألفية لإنعاش أفريقيا عام 2000 بالعاصمة الجزائرية خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات رقم 36 لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتم الإتفاق على تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي تكون لها الأولوية في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى القطاع الخاص مثل قطاعات التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن. ثم بادرت السنغال بوضع خطة "أوميجا" بهدف خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة ومحاربة أسباب التخلف من خلال تدعيم البنية الأساسية في صورة الاهتمام بالتعليم والمعلومات والاتصالات الموارد البشرية والصحة والزراعة، إلخ.

(ب) الخطة العشرية للاتحاد الأفريقي: في اجتماع الدورة العادية رقم 27 يناير 2015 للمجلس الوزاري لوزراء خارجية الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي بعاصمة جنوب أفريقيا جوهانسبيرج لتحضير خطة عشرية لأجندة 2063 القارية، طالبت رئيسة المفوضية بضرورة تنسيق وتوحيد المناهج التعليمية في دول القارة الأفريقية لمواجهة التحديات المتمثلة في الفقر والأوبئة والامية الذي عانت منه دول القارة في الماضي ولا تزال تعانيه.

(ت) الخطط التي قدمت خلال مؤتمرات الاتحاد الأفريقي في أوائل القرن 21 مثل: خطة "أوميجا" المقدمة من الرئيس السنغالي التي تقتضي استدرار المؤسسات النقدية الأجنبية لتحصيل غلاف مالي تستفيد منه القارة في إعادة بناء اقتصاداتها على غرار خطة مارشال، ونهضة الألفية الثالثة المقدمة من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا التي

(ت) أوصت اليونسكو وبعض المنظمات العالمية المهتمة بتطوير التعليم بتحسين نوعية التعليم في القارة الأفريقية عن طريق تعزيز القدرات الوطنية المرتبطة بالمعلمين؛ وتوسيع نطاق برامج محو الأمية لقضايا الجنسين، حيث تتمتع اليونسكو على صعيد العالم ولا سيما أفريقيا بالخبرات في تقديم المشورة بشأن السياسات والبرامج الخاصة بالمعلمين ورسم السياسات وإعداد المناهج الدراسية والإحصاءات والتخطيط، والضوابط والسياسات التشجيعية التي تبنتها لتشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال استحداث المؤسسات الأهلية إنطلاقاً من مبدأ تكاملية العلاقة بين التعليم الرسمي والأهلي.

التوصيات

في ضوء ما سبق يجب على حكومة جمهورية الكاميرون اتباع مجموعة من السياسات قد تساعد في مواجهة التحديات التي يواجهها نظام التعليم، مثل:

- 1- تنقيح وتوضيح السجلات المدرسية والمحاسبية حتى تتسم بالشفافية.
- 2- التفتيش الحكومي الدوري المنتظم للمدارس الحكومية والأهلية في تسجيل الأطفال في المدارس والمناطق التي تحول دون الكشف عن الوثائق.
- 3- تشجيع الأسر وأولياء الأمور لمحاربة رسوم التعليم الابتدائي وتعريفهم بحقوقهم في مجالات التعليم عن طريق دعم وتحريك المنظمات الاجتماعية الشعبية مثل منظمات الأسر والمعلمين ومجالس أولياء الأمور.

4- إعطاء المعلمين الأساسيين والمديرين في مجالات الإدارة المالية المزيد من برامج التدريب لتهيئة وتطوير البيئة التعليمية لتنمية مهارات القيادة التربوية الفعالة وتحقيق نتائج تعلم جيدة والاهتمام برفع مقدرات المعلم المعيشية لتحقيق تفرغه الكامل للعملية التعليمية.

المراجع

- 1- سهيل حمدان، اقتصاديات التعليم تكلفته وعائداته (دمشق: مؤسسة رسلان علاء الدين، 2002) ص6.
- 2- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007) ص150.
- 3- اليوس إيد، هيئة المعونة الأمريكية، 2005.
- 4- أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، في: أولويات الإنفاق العام بالموازات العامة في مصر والدول العربية، شركاء التنمية، فبراير 2010، ص1.
- 5- عبد الله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم (الأردن: دار وائل، ط3، 2008) ص17.
- 6- أحمد مندور وأحمد رمضان، اقتصاديات الموارد البشرية (بيروت: الدار الجامعية، 1990) ص43.
- 7- عبد الله زاهي الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص135.
- 8- B. G. Dahlin, The Impact of Education on Economic Growth: Theory, Findings and Policy Implications, Working Paper, Duke University, 2005.
- 9- Assaf Razin, Economic Growth and Education, Economic Development and Cultural Change, Vol. 25, No. 2, January 1977.
- 10- محمد منير مرسي وعبد الغني النوري، تخطيط التعليم واقتصادياته (القاهرة: دار النهضة، 1977).
- 11- فريدريك هاربيسون وتشارلز مايرز، التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، ترجمة: إبراهيم حافظ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1966).
- 12- E. F. Denison, "Economic Growth in the United States and the Alternatives before Us", The Economic Journal, Vol. 72, No. 288 (New York: Committee for Economic Development, December 1962).
- 13 - Robert M. Solow, "Technical Change and the Aggregate Production Function", the Review of Economics and Statistics, Vol. 39, No. 3, August 1957.
- 14- محمد عبد الغني سعودي، أفريقية: دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1983) ص366.
- 15- نايل سيف، إصلاحات التعليم تصطدم بالإرث الاستعماري وبالتباين الثقافي والاجتماعي، التعليم في الكاميرون، مجلة المعرفة، العدد 158، 2009.
- 16- كيرتر ستيفن، دور الجامعة في عالم متغير، ترجمة: عبد العزيز سليمان (القاهرة: دار النهضة، 1957).